

الأردن يُقوي تنافسية المناطق الحرة لإنعاش الاقتصاد

الحكومة تستهدف مضاعفة صادرات المناطق الحرة عبر جذب استثمارات أجنبية جديدة

تحشد الحكومة الأردنية جهودها لدعم نشاط المناطق الحرة في البلاد وتعزيز تنافسيتها من أجل دعم المؤشرات الضعيفة للنمو عبر تسليط الضوء أكثر على مناخ الأعمال في مسعى منها لدعم الاستثمارات وفي الوقت نفسه رفع مستوى الصادرات.

عمان - يعمل الأردن على استكمال خطته المتعلقة بدعم الصادرات من خلال تعزيز دور المناطق الحرة في الاقتصاد وذلك بالترويج لمناخ الأعمال الذي يأخذ طريقه نحو الاستقرار بعد التقلبات التي تسببت فيها الجائحة من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومثل مؤتمر تحفيز الاستثمار في المؤمية الثانية، الذي نظمته هيئة الاستثمار افتراضياً هذا الأسبوع، منصة فعالة للخبراء وأصحاب الشركات المحلية والأجنبية للاطلاع على التجربة الأردنية واستعراض أهم التجارب الدولية الناجحة، والتعرف أكثر على الجدوى الاقتصادية من هذه المناطق.

15 في المئة من الناتج الإجمالي عوائد الاستثمار الممكن تحقيقها من نشاط المناطق الحرة

وأكد رئيس مجلس إدارة المناطق الحرة والمناطق التنموية خلف هميسات أن الإستراتيجية الأولى والأبرز للإدارة هي تعظيم وإبراز المزايا التنافسية للمنطقة المراد تطويرها، حيث تصبح جاذبة للعديد من المستثمرين وإحداث تنمية مستدامة.

وقال هميسات إن "إدارة المناطق الحرة وضعت عدداً من الحوافز والمزايا للمستثمرين داخل المناطق التنموية، كالإعفاء من ضريبة المبيعات على السلع التي تقوم المؤسسة المسجلة في المنطقة التنموية بشرائها أو استيرادها". كما تم تخفيض ضريبة المبيعات على المستهلك في نسبة 7 في المئة من قيمة بيع الخدمات، وذلك عند بيعها للاستهلاك في المنطقة التنموية في ما عدا مبيعات السلع الخاضعة للضريبة الخاصة، مقارنة بنحو 16 في المئة خارج المناطق التنموية.

كما أعفي المستثمرون في المناطق التنموية من الرسوم الجمركية على جميع المواد والأجهزة المستخدمة

وهذا الانخفاض في قيمة العملة المحلية يأتي بينما السعر الرسمي المحدد من مصرف لبنان المركزي لا يزال عند 1515 ليرة لكل دولار. ودفع هذا التراجع غير المسبوق لليرة المحلات التجارية إلى إقفال أبوابها بسبب وكالة الأنباء اللبنانية الرسمية كما دفع بالمحتجين إلى قطع الطرق في العديد من مناطق البلاد.

ويهدد انهيار التاريخي لليرة مختلف القطاعات الاقتصادية ويقاوم الضغوط على الأسواق التجارية مع انفلت أسعار المواد الاستهلاكية وفقدان السلع، مما يثير مخاوف من انهيار كامل للمنظومة الاقتصادية والاجتماعية والصحية وفي بلد يستورد معظم احتياجاته من الخارج ويقوم السلع بالدولار لتباع



محنة لا حلول لها

الدولار وسط مخاوف من انهيار الأوضاع

في تأسيس وبناء وتجهيز النشاط الاقتصادي، فضلاً عن توفير خدمات المكان الواحد ورعاية المستثمر قبل وأثناء وبعد الاستثمار.

ويبدو أن الهدف من اندفاع الحكومة إلى تعزيز تنافسية المناطق الحرة هو تحقيق عوائد أكبر ومحاولة الحد قدر المستطاع من ازدهار السوق الموازية التي تنخر جزءاً من الاقتصاد الأردني الهش والذي يعتمد بشكل مفرط على المساعدات الخارجية.

وتظهر بيانات هيئة الاستثمار أن الأردن يضم 6 مناطق حرة، إلى جانب المنطقة الحرة الجديدة بمطار الملكة علياء، هناك المنطقة الحرة في الزرقاء والمنطقة الحرة وسحاب والمنطقة الحرة في الكرك والمنطقة الحرة الكرامة والمنطقة الحرة الموقر إلى جانب منطقتي البحر الميت وعلون التنمويتين. ويعتبر هميسات أن مزايا موقع منطقتي البحر الميت وعلون التنمويتين بالنسبة إلى المستثمرين كثيرة، حيث تنوع طبيعة المنطقة والترفيحية والدينية والتنوع البيولوجي.

وتزخر المنطقتان بفرص استثمارية متنوعة خاصة في المجالين السياحي والتجاري فضلاً عن وجود جدوى اقتصادية كبيرة بمنطقة الكورنيش ومشروع مطل سويمة والسوق الشعبي ومشروع المجمع التجاري ومشروع المستشفى العلاجي.

وهناك حزمة من الفرص الاستثمارية حسب احتياج المستثمرين، كفنادق البوتيك وفنادق من فئة 3 نجوم وقلل وشقق فندقية مخدومة والمنتجعات الصحية العلاجية والنوادي الصحية ومراكز العلاج والنقاها.

وللأردن منطقتان حرتان أيضاً مع كل من العراق وسوريا وهو يسعى لإحيائها في أسرع وقت ممكن لتعظيم الاستفادة منها من ناحية الإيرادات. وسعت السلطات في الأشهر الماضية لتسريع إحياء نشاط المنطقة الحرة المشتركة مع سوريا لتعزيز التجارة

الممكن تحقيقها من نشاط المناطق الحرة



استكشاف فرص توسيع نشاط المناطق الحرة

وحقق هذا المجال أعلى قيمة له في 2008 ببلوغه مستوى ملياري دينار (2.8 مليار دولار)، لكنه تقلص لاحقاً مع تداعيات الأزمة المالية العالمية. وتمثل الفرص الاستثمارية في المناطق الحرة بمختلف الأنشطة الاقتصادية الصناعية والتجارية والخدمية من خلال تاجير الوحدات الاستثمارية غير المستغلة المتاحة وبنسبة بلغت 24.7 في المئة من إجمالي المساحة الكلية المطورة لكافة المناطق الحرة والبالغة حوالي خمسة آلاف دونم مربع. ويؤكد هميسات أن الفرص الاستثمارية في المناطق الحرة تتمثل في وحدات أراض استثمارية مطورة للتأجير مخصصة للأنشطة الصناعية وغيرها الامتيازات الأخرى.

أما صادرات المناطق الحرة الخاصة التي تحتضن استثمارات تصل إلى نحو 790 مليون دولار، فبلغت في الفترة ذاتها حوالي 790 مليون دولار.

خلف هميسات نريد جذب رؤوس أموال جديدة وإحداث تنمية مستدامة

ويقول المسؤولون الأردنيون إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تسعى عمان لزيادتها، أحد المعطيات الرئيسية الداخلة في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، إلى جانب كل من السياحة والميزان التجاري وحالات المغتربين.

بين 12 و15 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي حالياً، ويمكن أن ترتفع إلى 20 في المئة في المدى المتوسط. وتساهم المناطق الحرة العامة والخاصة حالياً بدعم الاقتصاد المحلي بحوالي نصف مليار دينار (706 ملايين دولار) كإيرادات مباشرة، فيما شكلت الصادرات خلال العام الماضي نحو 57 في المئة من إجمالي صادرات البلاد بما يعادل حوالي 3 مليارات دينار (4.24 مليار دولار). وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن صادرات المناطق الحرة العامة التي تحتضن استثمارات تقارب 700 مليون دولار بلغت حوالي 3.5 مليار دولار في 2018، منها 1.84 مليار دولار للسوق المحلية، والباقي ذهب إلى الأسواق الخارجية.

بين البلدين، حيث تأمل بأن تساهم في دعم الاقتصاد المنهك بسبب إغلاق الحدود التي كانت تمثل شرايين الحياة الاقتصادية للبلاد. واتفقت عمان فعلياً في مارس 2019 مع الحكومة السورية على تنشيط تلك المنطقة التي تأسست عام 1976 برأس مال مشترك، بعد أن أغلقتها السلطات الأردنية في أكتوبر 2015 بسبب الأوضاع الأمنية على الحدود بين البلدين. أما المنطقة الحرة مع العراق فلا تزال تسير ببطء حيث لم يتم افتتاحها حتى الآن رغم توقيع البلدين اتفاقية خطة تطوير شركة المنطقة الحرة المشتركة في أبريل 2019. وتقدر الحكومة عوائد الاستثمار الممكن تحقيقها من نشاط المناطق الحرة

السقوط الحر لليرة يستنزف ما تبقى من القدرة المعيشية للبنانيين

وتقتشي الفوضى في لبنان بعد انسداد السبل وتزايد الصعوبات أمام تشكيل حكومة ببلد يعيش أزمة نقص في الأدوية والوقود الذي بدأ ينقد من العديد من المستشفيات والأفراد وسط تقنين شديد في التيار الكهربائي لعدم توافر كميات كافية من الفيول لتشغيل معامل الإنتاج.

19.2 ألف ليرة سعر الدولار في السوق السوداء وهو مستوى لم تشهده العملة اللبنانية في تاريخها

ويعاني اللبنانيون من أزمات سياسية واقتصادية ومعيشية وصحية متشابكة أدت لارتفاع معدل الفقر إلى أكثر من 50 في المائة وتفاقم البطالة والتضخم وتآكل المداخل والمخدرات وسط ارتفاع غير مسبوق في الأسعار. وأعلن صندوق النقد الدولي الأربعمائة الماضي، تخصيص مبلغ 860 مليون دولار للبنان، ضمن برنامج قيمته 650 مليار دولار توزع على 190 دولة خلال الشهرين المقبلين، في إطار خطة لزيادة احتياجات الصندوق من خلال حقوق السحب الخاص.

وكان البنك الدولي قد رأى في تقرير صدر مؤخراً أن لبنان يشهد أزمة اقتصادية ومالية تعد من بين "الأزمات العشر وربما من بين الأزمات الثلاث الأكثر حدة عالمياً منذ أواسط القرن الـ19 في غياب أي أفق حل يخرج منه من واقع مترد يفاقمه شلل سياسي".

بالليرة وفق سعر الصرف الرسمي، يشكل الانفلت والتقلب المستمر للدولار بنسبة عالية في وقت قصير مصدر أزمة كبرى لقطاعات عدة حيث يضعها أمام الشلل والعجز عن الاستمرار بتوفير الخدمات أو السلع.

ويواجه لبنان منذ أغسطس الماضي شغوراً حكومياً بسبب خلافات القوى السياسية وأزمات مالية ومعيشية وصحية متشابكة أدت إلى اتساع رقعة الفقر والبطالة والتضخم المالي وسط تراجع متسارع في احتياطات العملة الصعبة مع تقنين المصارف للسحوبات النقدية بالدولار وتقييدها بالعملة المحلية.

وتعاني المصارف، التي تعد محورية للاقتصاد القائم على الخدمات من حالة من الشلل، وقد حالت بين أصحاب المدخرات وحساباتهم الدوائية أو أبلغتهم أن قيمة الأموال التي يمكنهم الحصول عليها انخفضت.

بيروت - طغت هواجس تسارع انهيار اقتصاد لبنان على معظم المواطنين الغاضبين بعد أن تراجع قيمة العملة المحلية إلى مستوى تاريخي، يقول خبراء إنها ستستنزف ما تبقى من قدرتهم المعيشية المتردية أصلاً.

ويبدأ اللبنانيون يشعرون أن بلدهم يمشي بخطى ثابتة نحو المجول في ظل أزمات غير مسبوقه تتفجر تباعاً في كافة مناحي الحياة وعلى مختلف الأصعدة. وسجلت منصات السوق السوداء غير الرسمية بعد اعتذار رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري عن تشكيل حكومة جديدة ارتفاع سعر صرف الدولار من 19.2 ألف ليرة إلى ما بين 21.7 ألف ليرة للشراء و21.3 ألف ليرة للبيع بعدما كان عند 17.5 ألف ليرة.

ويؤكد محللون أنه على الرغم من أن الليرة مرتبطة منذ عقود بالدولار لتسيير شؤون الدولة وخاصة أثناء الظروف المتقلبة، إلا أن الاعتماد بشكل أساسي على هذا المعطى غير كاف للخروج تدريجياً من الأزمة.

وتشكو الدولة من ضعف كبير في الإنتاجية وتضرر عدة قطاعات بسبب شح السيولة النقدية، إلى جانب معدل الديون البالغ 150 في المئة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو من بين أعلى المعدلات في العالم.

سباق عالمي في ماراتون إصدار الديون الخضراء

وارتفع إصدار السندات المستدامة، التي يمكن أن تجمع المال لتمويل مزيج من المشروعات البيئية والاجتماعية، إلى 90 مليار دولار في الشهور الستة الأولى من 2021.

وتسير بنوك عالمية كبرى بخطى سريعة منذ بداية 2021 إلى الالتزام بالمزيد من التمويل للمشاريع الصديقة للمناخ بعد أن ضخت التريلونات من الدولارات في النفط والغاز والفحم طيلة السنوات الست الأخيرة.

معهد التمويل الدولي (IIF) الدينون المستدامة عالمياً ستخطى حاجز التريليون دولار في 2021

ومنذ أن اتفقت دول العالم على الحد من ارتفاع درجات الحرارة، ضخت بنوك العالم أكثر من 3.6 تريليون دولار في العقود الأربعة، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف إجمالي السندات والقروض التي تدعم المشاريع الخضراء.

وهذا التباين الدائم في تفضيل معظم البنوك للاستثمار في قطاعات النفط والغاز والفحم قد يبدو أنه يسير نحو التلاشي. وتشير التقديرات إلى تجاوز السندات والقروض الخضراء من القطاع المصرفي العالمي قيمة التمويل الأحفوري حتى الآن هذا العام، وهو انعكاس غير مسبوق منذ إبرام اتفاقية باريس في نهاية عام 2015.

لندن - رجح محللون ظهور طفرة كبيرة في المشاريع الخضراء خلال العام الجاري، في ظل سباق الحكومات والشركات في طرح إصدار سندات التنمية المستدامة بشكل أكبر مما هو متوقع.

وقال معهد التمويل الدولي في تقرير حديث إن "الإصدارات العالمية للديون المستدامة (الخضراء)، التي تُجمع لأغراض بيئية واجتماعية، في طريقها لتجاوز التريلون دولار هذا العام وتهيمن عليها السندات الخضراء".

لكن خبراء المعهد أشاروا إلى أن الأسواق الناشئة عليها القيام بالمزيد للحاق بالركب، حيث تظهر العديد من المؤشرات أنها لا تزال بعيدة عن هذا الاتجاه. وقالت خديجة محمود الخبيزة الاقتصادية لدى المعهد لوكالة رويترز إن "الأسواق الناشئة لا تزال تمثل أقل من 15 في المئة من عالم الديون المستدامة". ومع تنامي ضغوط المستثمرين على الشركات والمؤسسات المالية لزيادة نشاطها الذي يأخذ المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة في الحسبان، أصبح خيار إصدار سندات لجمع المال لمشروعات اجتماعية أو مرتبطة بالمناخ أو بأهداف الاستدامة، أكثر شعبية.

وزادت مبيعات تلك الديون إلى أكثر من مئليها على أساس سنوي في النصف الأول من 2021 إلى أكثر من 680 مليار دولار، مقتربة من 700 مليار جمعت في العام الماضي بأكمله.